الأمم المتحدة

A/AC.109/2006/17

الجمعية العامة

Distr.: General
11 April 2006
Arabic
Original: English/Spanish

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فوكلاند (مالفيناس)

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – لمحة عامة	١	٣
ثانيا – التطورات الدستورية والسياسية	٢-١٠	٣
ثالثا – إزالة الألغام	١١-١٢	٦
رابعا – الأحوال الاقتصادية	١٣-٤٠	٧
ألف – لمحة عامة	١٣	٧
باء – المالية العامة	١٤	٧
جيم – الزراعة وملكية الأراضي والثروة الحيوانية	١٥	٧
دال – مصائد الأسماك	١٦-٣١	٧
هاء – السياحة	٣٢-٣٣	١١
واو – النقل والاتصالات والمرافق الأساسية الأخرى	٣٤-٣٨	١١

050506 050506 06-30752 (A)

	زاي – الأعمال المصرفية	٣٩	١٢
	حاء – الأشغال العامة	٤٠	١٣
خامسا –	الأحوال الاجتماعية	٤١-٤٥	١٣
	ألف – لمحة عامة	٤١-٤٢	١٣
	باء – الصحة العامة	٤٣	١٣
	جيم – الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية	٤٤	١٤
	دال – التعليم	٤٥	١٤
سادسا –	المشاركة في المنظمات والترتيبات الدولية	٤٦-٤٧	١٥
سابعا –	نظر الأمم المتحدة في المسألة	٤٨-٦٤	١٥
	ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	٤٨-٥١	١٥
	باء – موقف حكومة الأرجنتين	٥٢-٥٣	١٩
	جيم – موقف الدولة القائمة بالإدارة	٥٤	١٩
	دال – مشاركات الدول الأعضاء الأخرى	٥٥-٥٦	٢٠
	هاء – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	٥٧	٢٠
	واو – نظر المنظمات الحكومية الدولية والمحافل الدولية الأخرى في المسألة	٥٨-٦٤	٢١

أولا – لمحة عامة

١ - جزر فوكلاند (مالفيناس)[1] إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تقوم بإدارته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويتألف الإقليم من جزيرتين كبيرتين، تعرفان باسم فوكلاند الشرقية وفوكلاند الغربية، وحوالي ٢٠٠ جزيرة أصغر حجما. وتبلغ مساحته الكلية حوالي ١٧٣ ١٢ كيلومترا مربعا (٧٠٠ ٤ ميل مربع). ويقع الإقليم في جنوب المحيط الأطلسي، إلى الشمال الشرقي من كيب هورن مسافة نحو ٧٧٠ كيلومترا وإلى الشرق من ساحل أمريكا الجنوبية على مسافة نحو ٤٨٠ كيلومترا. وتعدّ جزيرة جورجيا الجنوبية، التي تقع على مسافة نحو ٣٠٠ ١ كيلومتر جنوب شرق مجموعة جزر فوكلاند (مالفيناس)، وجزر ساندويتش الجنوبية، الواقعة على بُعد ٧٥٠ كيلومترا تقريبا شرقي جنوب شرق جورجيا الجنوبية، إقليما منفصلا يُدار من جزر فوكلاند (مالفيناس)؛ حيث يتولى حاكم جزر فوكلاند (مالفيناس) في الوقت ذاته منصب مفوض جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية. ووفقا لتعداد عام ٢٠٠١، كان عدد سكان الإقليم يبلغ ٣٩١ ٢ نسمة (باستثناء المقيمين المتغيبين مؤقتا الذين يقدر عددهم بـ ١١٢ شخصا، و ٥٣٤ **مدنيا يعملون مع وزارة الدفاع**)، وهو ما يمثل زيادة عن عدد ٢٢١ ٢ نسمة في عام ١٩٩٦. **وسوف ينظم تعداد جديد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.**

ثانيا – التطورات الدستورية والسياسية

٢ - ترد معلومات تفصيلية بشأن دستور جزر فوكلاند (مالفيناس) وحكومتها في ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة عام ٢٠٠١ (A/AC.109/2001/11).

٣ - **وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، نظمت انتخابات عامة لجميع الأعضاء الثمانية في المجلس التشريعي، خمسة منهم من دائرة ستانلي الانتخابية وثلاثة من دائرة كامب (أي خارج ستانلي) لولاية من أربع سنوات. وتجري حاليا مراجعة للدستور. ومن المقرر أن يحل حاكم جديد هو، ألن هاكل، محل هوارد بيرس في صيف ٢٠٠٦.**

٤ - وفي ١٠ حزيران/يونيه **٢٠٠٥**، أصدرت حكومة الأرجنتين البلاغ الصحفي التالي:

> ”في ١٠ حزيران/يونيه، وهو ’يوم تأكيد حقوق الأرجنتين في جزر مالفيناس وجزر المنطقة القطبية‘، تحتفل الأمة الأرجنتينية بذكرى إنشاء القيادة السياسية والعسكرية لجزر مالفيناس والجزر المتاخمة الممتدة حتى كيب هورن في المحيط الأطلسي، وقد أنشئت القيادة في عام ١٨٢٩ بموجب مرسوم صادر عن العميد مارتن رودريغيس، متصرفا بصفته حاكم بوينس آيرس.

”ومنذ قيامها كدولة مستقلة، ما برحت جمهورية الأرجنتين تؤكد، من خلال ما تتخذه الحكومة من إجراءات، إرادتها السياسية الراسخة في أن تمارس السيادة الفعلية على الأقاليم الجنوبية والمساحات البحرية التي ورثتها عن إسبانيا.

”ومن خلال هذا الإجراء، أعادت حكومة الأرجنتين تأكيد حقوقها الشرعية في الجزر وسعت إلى تمييز احترام القوانين من أجل حماية أنشطة السكان الأرجنتينيين وغير الأرجنتينيين المقيمين في الجزر. وبذلك تم إرساء الإطار المؤسسي للمساعي اللاحقة التي قام بها حاكم جزر مالفيناس، د. لويس فيرنت.

”وانقطع مسار هذه الممارسة الفعلية للسيادة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٨٣٣، عندما احتلت القوات البريطانية جزر مالفيناس، وطردت الأرجنتينيين من سكان وسلطات وأحلت محلهم آخرين من أصل بريطاني.

”ولم يرض شعب وحكومة الأرجنتين قط بهذا العمل الذي تم بالقوة؛ وهما يؤكدان اليوم، على نحو ما أكدا في الماضي، تصميمها الدائم والثابت على استعادة السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وذلك بالوسائل السلمية عن طريق المفاوضات الدبلوماسية ووفقا للنداءات العديدة الصادرة عن المجتمع الدولي.

”وقد دأبت بلدان منطقتنا والمنظمات الدولية والإقليمية الكبرى، بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة والجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، على تأييد مطالبة الأرجنتين. ودعت هذه المحافل مرارا وتكرارا حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات بغية فض النزاع على السيادة بطريقة سلمية ونهائية.

”وفي هذا التاريخ المهم، تعيد حكومة الأرجنتين تأكيد مطالبتها الثابتة بالسيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. كما تعيد، في الوقت ذاته، تأكيد استعدادها الدائم لاستئناف المفاوضات بغية فض النزاع الذي لا يزال قائما على السيادة، في أقرب وقت ممكن وبطريقة عادلة ونهائية“.

٥ - **ويتمثل موقف المملكة المتحدة في أنه لا يراودها أي شك في سيادتها على جزر فوكلاند وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وأنه لا مفاوضات على السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) ما لم يعرب سكان هذه الجزر عن رغبتهم في ذلك وإلى أن يفعلوا ذلك.**

٦ - **وفي رسالة مؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة (A/60/76)، طلب الممثل الدائم تعميم ثلاث مذكرات بوصفها وثائق للجمعية العامة تتعلق بالبند ٢٣ من جدول أعمال الدورة الستين للجمعية العامة (مسألة مالفيناس (جزر فوكلاند))؛ ومذكرة مؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ من سفارة الأرجنتين لدى الاتحاد الأوروبي في بروكسل موجهة إلى البعثة الدائمة للكسمبرغ بوصفها رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي (المرفق الأول)؛ ومذكرة أخرى بنفس التاريخ موجهة إلى رئيس المفوضية الأوروبية (المرفق الثاني)؛ ومذكرة من وزارة الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة في الأرجنتين مؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠٠٥ وموجهة إلى سفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في بوينس آيرس (المرفق الثالث). وقد احتجت حكومة الأرجنتين في هذه المذكرات على إدراج جزر فوكلاند (مالفيناس) وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية و "إقليم أنتاركتيكا البريطاني" في الباب الرابع من الجزء الثالث من المرفق الثاني للمعاهدة التي قام على أساسها دستور الاتحاد الأوروبي الموقعة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. كما أشارت إلى أن إدراج هذه الأقاليم في المعاهدة المذكورة لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على سيادة جمهورية الأرجنتين وولايتها القضائية على هذه الأقاليم.**

٧ - وفي رسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ موجهة من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة (A/59/843)، طلب الممثل الدائم أن تعمم على الجمعية العامة رسالة موجهة إلى وزارة الخارجية الأرجنتينية. وفي تلك الرسالة، رفضت المملكة المتحدة احتجاجات حكومة الأرجنتين مشيرة إلى أن **إدراج جزر فوكلاند (مالفيناس) وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية وإقليم أنتراكتيكا البريطاني في المعاهدة التي ترسي دستورا لأوروبا "إنما يؤكد ببساطة الموقف الحالي إزاء مركز هذه الأقاليم البريطانية الواقعة فيما وراء البحار". وأعلنت المذكرة أيضا أن المملكة المتحدة لا يساورها "أي شك في سيادتها على جزر فوكلاند، وجورجيا الجنوبية، وساندويتش الجنوبية، وإقليم أنتاركتيكا البريطاني، والمناطق البحرية المحيطة بها أو المتاخمة لها".**

٨ - وفي خطابه الإذاعي السنوي الموجَّه إلى سكان الجزر بمناسبة أعياد الميلاد، جدد رئيس الوزراء توني بلير **تأكيد تأييد الحكومة البريطانية حق سكان الجزر في تقرير المصير و "التزامها المتواصل بتعزيز أمن سكان الجزر وسيادة المملكة المتحدة على جزر فوكلاند"**[٢]. وذكر أن المملكة المتحدة ستواصل العمل من أجل حوار مثمر مع الأرجنتين بشأن القضايا **موضع الاهتمام المشترك وخاصة "من أجل تعزيز الأمن والرفاهية مستقبلا لجزر فوكلاند (مالفيناس)"**[٣].

٩ - وفي رسالة مؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير **٢٠٠٦**، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة (A/60/647)، أحال الممثل الدائم نص بيان أصدرته حكومة الأرجنتين في ذلك التاريخ ''بمناسبة ذكرى سنوية أخرى للاحتلال البريطاني غير المشروع لجزر مالفيناس''.

١٠ - وفي رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة (A/60/743)، أحال الممثل الدائم نص بيان أصدرته حكومة المملكة المتحدة في ذلك اليوم ترفض فيه "ادعاء حكومة الأرجنتين بالسيادة على تلك الجزر والمناطق وأن المملكة المتحدة تحتل جزر فوكلاند احتلالا غير شرعي".

ثالثا - إزالة الألغام

١١ - في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أبرمت حكومتا جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة اتفاقا، تشمله صيغة السيادة، لإجراء دراسة جدوى عن إزالة الألغام في جزر فوكلاند (مالفيناس)، وفاء بالالتزامات التي تعهد بها البلدان في اتفاقية أوتاوا لسنة ١٩٩٧. وقد عقد الفريق العامل الأرجنتيني البريطاني المشترك المُنشأ عملا بالاتفاق اجتماعه الثالث يومي ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ في بوينس آيرس؛ والرابع في لندن يومي ٧ و ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥؛ والخامس من ٤ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ في بوينس آيرس؛ والسادس من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في لندن؛ والسابع من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦ في برونس آيرس[٤]. وواصل الفريق العامل المشترك نظره في الأهداف العامة لدراسة الجدوى وجوانبها الفنية والمالية، فضلا عن المسائل الإدارية.

١٢ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، أفيد أن فريقا لتقصي الحقائق يتألف من ممثلين عن وزارة الدفاع وإدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة وشركة غير ربحية للإجراءات المتعلقة بالألغام الأرضية وهي Landmine Action، زار جزر فوكلاند (مالفيناس). وأوضحت الشركة المذكورة أنه لا يزال هناك ١٦ ٦٠٠ لغم في الجزر، موزعة على ١٠١ من حقول الألغام. وسيقدم الفريق إلى حكومة المملكة المتحدة تقريرا عن النتائج التي ينتهي إليها[٤]. **وبموجب اتفاقية أوتاوا لسنة ١٩٩٧، فإن حكومة المملكة المتحدة ملزمة بإزالة ألغام فوكلاند (مالفيناس) بحلول آذار/مارس ٢٠٠٩.**

رابعا – الأحوال الاقتصادية

ألف – لمحة عامة

١٣ – وفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تسارعت وتيرة التنمية الاقتصادية بدرجة كبيرة منذ عام ١٩٨٢. ونتج هذا النمو السريع في البداية عن تدفق المعونات المقدمة من الحكومة البريطانية، ولكنه أصبح يتحقق بعد ذلك من تنمية مصائد الأسماك. **وقد أتاح حجم إيرادات مصائد الأسماك واستثمارها لاحقا إدخال تحسينات على الهياكل الأساسية والنهوض بالسياحة ومشاريع أخرى من شأنها أن تساعد على تنويع الاقتصاد**[٥]. **وإضافة إلى ذلك، ما فتئت شركة جزر فوكلاند للتنمية، منذ تكوينها سنة ١٩٨٤، تشجع على قيام قطاع خاص.**

باء – المالية العامة

١٤ – تمتد السنة المالية في الإقليم من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه. **ووفقا للدولة القائمة بالإدارة**، بلغت التقديرات المنقحة للإيرادات في الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ما مجموعه ٤٤,٣ مليون جنيه إسترليني، تحقق ١٣,٧ مليون منها من مصائد الأسماك. أما المصادر الأخرى للإيرادات، **فتشمل إيرادات الاستثمارات (٩,٤ ملايين جنيه إسترليني) والضرائب (٧,٩ ملايين جنيه إسترليني)**. وكانت التقديرات الأصلية لمجموع النفقات ٤١ مليون جنيه إسترليني، عن الفترة نفسها.

جيم – الزراعة وملكية الأراضي والثروة الحيوانية

١٥ – ترد المعلومات التفصيلية عن الزراعة وملكية الأراضي والثروة الحيوانية في ورقة العمل التي أعدّتها الأمانة العامة عام ٢٠٠١ (A/AC.109/2001/11). ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، **فقد قامت شركة لحوم جزر فوكلاند بتجهيز ٢١ ٤٦٦ رأس غنم في سنة ٢٠٠٤ و ٢٣ ٢٠٠ رأس في سنة ٢٠٠٥ وهي تسعى إلى أن تصبح موزعا قويا للحم الضأن الممتاز الخالي من المواد الكيماوية بحلول عام ٢٠١٠.**

دال – مصائد الأسماك

١٦ – يمثّل سمك الحبّار، الطويل الزعنفة (Loligo) والقصير الزعنفة (Illex)، الدعامة الأساسية للثروة السمكية للإقليم واقتصاده. وبالإضافة إلى هذين النوعين من الحبّار، هناك عدد مستهدف من الأسماك ذات الزعانف، منها أسماك البياض الأزرق والأنتيمورا الأزرق والغرناد الأزرق **الجنوبية**. وإدارة مصائد الأسماك هي التي تتولى مسؤولية إدارة هذه المصائد.

وفي سنة ٢٠٠٥، وصف مدير إدارة مصائد الأسماك في جزر فوكلاند، جون بارتن، محصول صيد الحبار الطويل الزعنفة الذي بلغ ٧٠٠ ٥٨ طن بأنه "سنة معقولة"، حيث المتوسط هو ٠٠٠ ٤٢ طن وأنه الأعلى منذ سنة ٢٠٠٠ عندما بلغ المحصول ٩٣٠ ٦٤ طنا[٦].

١٧ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، بدأ في سنة ٢٠٠٢ استعراض أساسي لسياسة مصائد الأسماك وجاء تتويجه بصدور قانون (حفظ وإدارة) مصائد الأسماك لسنة ٢٠٠٥[٧]. وقد أصدر المجلس التشريعي مشروع قانون مصائد الأسماك في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥. ومن المتوقع بدء تنفيذه في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وأضاف المشروع المذكور حقوق التملك إلى مصائد الأسماك و "استكمل القانون ليعكس التطورات التي من شأنها أن تحفز تحديث قطاع الصيد وتعزيز النمو الاقتصادي"[٨]. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة كذلك، كانت أهم النتائج هي إدخال حقوق الملكية في مجال صيد الأسماك وتعزيز تدابيرالحفظ القائمة. وستتم الاستعاضة عن النظام الحالي لمنح التراخيص غير القابلة للتحويل والمتفاوتة المدة لفرادى السفن بنظام حقوق طويلة المدى فردية وقابلة للتحويل يملكها سكان جزر فوكلاند.

١٨ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، نص القانون على التعاون الدولي فيما يتعلق بتبادل المعلومات ومحاربة أنشطة صيد الأسماك غير القانونية وغير المنظمة وغير المبلغ عنها. كما أضفى الطابع الرسمي على الإجراءات القائمة التي تمنع الترخيص مسؤول عن سفينة صيد من ممارسة الصيد في مياه جزر فوكلاند (مالفيناس) إذا ما كان مدرجا على القائمة السوداء التي تضعها لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا أو المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. ويمكن تبادل المعلومات، بما فيها وسائل الإثبات، مع بلدان أخرى دعما لأهداف اتفاق تشجيع امتثال سفن الصيد في أعالي البحار للتدابير الدولية للحفظ والإدارة (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣) واتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥).

١٩ - وبعد صدور هذا القانون في تشرين الأول/أكتوبر، بعثت حكومة الأرجنتين برسالة احتجاج إلى حكومة المملكة المتحدة بشأن الاعتماد غير المشروع والأحادي الجانب للسياسة الجديدة لمصائد الأسماك في المياه المحيطة بجزر فوكلاند (مالفيناس) انتهاكا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة (انظر A/60/527). وذكرت الرسالة في جملة أمور أن هذا العمل الأحادي الجانب الذي قامت به المملكة المتحدة لا يتوافق وأحكام

القرار ٤٩/٣١ الذي حث الطرفين على الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة أثناء مرور الجزر بالعملية الموصى بها في قراراتها ذات الصلة.

٢٠ - وفي رسالة موجهة إلى وزارة الخارجية الأرجنتينية، رفضت المملكة المتحدة بحسم "احتجاج الأرجنتين فيما يتعلق بقانون مصائد الأسماك لجزر فوكلاند، وأكدت من جديد أن حكومة جزر فوكلاند لها صلاحية اتخاذ ما تراه ضروريا من إجراءات لحفظ وإدارة الأرصدة السمكية واستغلالها داخل مياهها"، ولكنها أعربت عن خيبة الأمل لأن هذه المسألة "تؤثر على مستوى تعاون الأرجنتين في حفظ موارد مصائد الأسماك في إطار لجنة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الأطلسي، بما يخدم المصالح المتبادلة لجميع الأطراف".

٢١ - وفي هذا الصدد، يشار إلى أن الأرجنتين والمملكة المتحدة أنشأتا ببيان مشترك صادر عنهما في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ لجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي، التي دأبت على عقد اجتماعات منتظمة وما برحت تعمل منذ ذلك التاريخ للحفاظ على موارد مصائد الأسماك في تلك المنطقة.

٢٢ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، عقدت لجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي اجتماعها السابع والعشرين في لندن. وترأس الوفد البريطاني توني كرومبي، رئيس إدارة أقاليم ما وراء البحار في وزارة الخارجية والكومنولث. وترأس وفد الأرجنتين السفير **إدواردو إيرالدي**، رئيس إدارة جزر مالفيناس وجنوب المحيط الأطلسي في وزارة الخارجية. وفي بيان صحفي مشترك، اتفق الوفدان البريطاني والأرجنتيني على أن الصيغة المتعلقة بالسيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) وجورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، الواردة في الفقرة ٢ من البيان المشترك الصادر في مدريد يوم ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، تنطبق على هذا الاجتماع وما يسفر عنه من نتائج.

٢٣ - وأكد كلا الوفدين مجددا الأهمية التي يوليانها لكفالة استدامة الأرصدة السمكية، وكررا تأكيد التزام حكومتيهما بالحفاظ على أرصدة الأسماك والحبار في جنوب غرب المحيط الأطلسي. وأوصيا حكومتيهما بمواصلة البحوث العلمية بما يكفل التوسع في الاطلاع على أهم الأنواع السمكية الموجودة قرب سواحل في المنطقة.

٢٤ - وبخصوص الحبار القصير الزعنفة، جدد الوفدان تأكيد دعمهما لنظام الإنذار المبكر. واتفقت اللجنة على أنه في ضوء موسم سنة ٢٠٠٥، ينبغي مواصلة النهج الشديد التحوط الذي اتفقت عليه من قبل. ولذلك اتفقت اللجنة على أن توصي الحكومتين بضرورة بذل قصارى الجهد للحفاظ على مستويات كافية من أرصدة توالد

الحبار القصير الزعنفة خلال المواسم المقبلة من أجل الحفاظ على استدامة الرصيد. كما اتفقتا على أن الحاجة ملحة إلى البحث العلمي الرامي إلى كفالة المستويات الملائمة من الكتلة الأحيائية لأرصدة التوالد.

٢٥ - وفي معرض إشارة اللجنة إلى الشواغل المتعلقة بأهمية تحقيق استدامة مصائد سمك البياض الأزرق الجنوبي، ذكرت أن التحليلات الحالية أوضحت ما تم من إيقاف تدني حجم الرصيد. لكن هذه النتائج خاضعة لقدر كبير من عدم التيقن. وبالنظر إلى ضرورة الحفاظ على النهج التحوطي في هذا الصيد المهم، اتفقت اللجنة على ضرورة مواصلة البحث العلمي لتبديد عدم التيقن بشأن وضع الرصيد.

٢٦ - واتفقت اللجنة على أن توصي بضرورة عقد اجتماع علمي مخصص في المستقبل القريب لمناقشة أهداف الدراسة الاستقصائية المقبلة لسمك البياض الأزرق الجنوبي والتخطيط لها.

٢٧ - وكرر وفد الأرجنتين تأكيد رفضه للتدابير البريطانية المعلنة فيما يتعلق بمسائل المصائد. وردا على ذلك، رفض وفد المملكة المتحدة موقف الأرجنتين.

٢٨ - كما كرر الوفد الأرجنتيني الإعراب عن قلقه إزاء الوضع الناشئ عن القرار البريطاني المتعلق بالمنطقة الوارد وصفها في مرفق البيان المشترك المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ والمنطقة الواقعة إلى الغرب منها. وأعرب عن أمل حكومة الأرجنتين في إيجاد حل للمسألة. وكرر الوفد البريطاني تأكيد موقفه.

٢٩ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، عُقد الاجتماع الثامن والعشرون للجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي في بوينس آيرس. ووفقا لوزارة الخارجية الأرجنتينية، فإنه "لم يتم الاتفاق مع الوفد البريطاني بشأن إقرار جدول الأعمال الذي اقترحته الأرجنتين بغرض تحليل ولاية لجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي وكيف أنها تأثرت من جراء قائمة طويلة من القرارات البريطانية الأحادية الجانب". ودفعت الأرجنتين بأن قانون مصائد الأسماك شكل "تصرفا طويل الأمد وغير قانوني وأحادي الجانب في موارد صيد الأسماك التي تخضع لنزاع على السيادة وسيكون له أثر سلبي للغاية على التعاون داخل لجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي. وأشارت الأرجنتين أيضا إلى أن هذه التدابير الأحادية لا تتوافق والتفاهمات الثنائية القائمة بشأن التعاون لحفظ الأرصدة السمكية ولا تتفق وروح التعاون التي تسود داخل اللجنة بل وتقوض الثقة المتبادلة اللازمة في مسائل التعاون على حفظ الأرصدة السمكية"[٩].

٣٠ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فقد حضر وفد من المملكة المتحدة الاجتماع الثامن والعشرين للجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، حيث اقترحت حكومة الأرجنتين جدول أعمال يتجاوز، في رأي حكومة المملكة المتحدة، ولاية اللجنة. وقد أشار وفد المملكة المتحدة إلى أنه كان على استعداد لمناقشة الولاية الأوسع للجنة في اجتماع منفصل.

٣١ - وترى حكومة المملكة المتحدة إن التغييرات التي أُدخلت مؤخرا على نظام منح تراخيص صيد السمك في جزر فوكلاند كان وراءها أسباب وجيهة تتعلق بالحفظ، وأنها من المسائل الداخلية الراجعة لجزر فوكلاند (مالفيناس). وليس للجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي أي صلاحية في نظام منح التراخيص على الصعيد الداخلي في جزر فوكلاند.

هاء - السياحة

٣٢ - حدث توسع ملحوظ في قطاع السياحة في جزر فوكلاند (مالفيناس) في السنوات الأخيرة. والمملكة المتحدة هي السوق الرئيسية حاليا، لكن هيئة جزر فوكلاند للسياحة، وهي إدارة تابعة لشركة جزر فوكلاند للتنمية، ركزت جهودها على تطوير اتصالات جديدة مع متعهدي الرحلات السياحية في الولايات المتحدة وأوروبا. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، **تسعى جزر فوكلاند (مالفيناس) إلى زيادة عدد الزوار القادمين عبر أمريكا الجنوبية، من خلال الرحلات الأسبوعية التي تنطلق من شيلي على متن خطوط "لان شيلي". وأُفيد بأن أكثر من ٢٠٠ ١ زائر أجنبي جال في أنحاء الجزر في جولات برية سنة ٢٠٠٤، وهي أرقام عززتها زيارات السفن السياحية بما يقارب ٠٠٠ ٥٠ فرد من الركاب وأفراد الطاقم.**

٣٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وافق مجلس جزر فوكلاند للتنمية على تخصيص ٠٠٠ ٤٠ جنيه إسترليني لمخطط تحسين الإقامة السياحية، وهو برنامج مصمم لتشجيع متعهدي السياحة على تحسين سبل الإقامة لتتوافق مع المعايير المقبولة دوليا[١٠].

واو - النقل والاتصالات والمرافق الأساسية الأخرى

٣٤ - ترد المعلومات التفصيلية بشأن النقل والاتصالات والمرافق الأساسية الأخرى في ورقة عمل عام ٢٠٠١ التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2001/11).

٣٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت شركة الطيران الشيلية "Lan chile" تقدم خدمات رحلات الذهاب والعودة من بونتا أريناس (شيلي) إلى جزر فوكلاند (مالفيناس)،

بما في ذلك التوقف مرتين في الشهر في ريو غاليغوس (الأرجنتين)، مرة في كل اتجاه، وفقا لأحكام البيان المشترك الصادر في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩ بين الأرجنتين والمملكة المتحدة. وتقدم هذه الخدمة في إطار الاتفاقات الجوية التجارية بين الأرجنتين وشيلي. أما اتفاق تبادل المذكرات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١، فقد وضع الملاحة الخاصة والطيران الخاص بين الأرجنتين وجزر فوكلاند (مالفيناس) ضمن صيغة للسيادة. وبالتالي، تنظر الأرجنتين في أمر الرحلات الجوية غير المنتظمة المتجهة إلى جزر فوكلاند (مالفيناس)، وتأذن بها على أساس كل حالة على حدة.

٣٦ - واعتبارا من ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، لم تأذن الأرجنتين بأي رحلات غير منتظمة بين بلدان ثالثة وجزر فوكلاند (مالفيناس) تقوم بها أي شركة ترفع علم بلد ثالث. ولا يؤثر ذلك الموقف على استمرار الخدمة الجوية المنتظمة المذكورة أعلاه، كما لا يسري على حالات الطوارئ أو الرحلات الجوية اللازمة للإجلاء الطبي.

٣٧ - وفي أواخر عام ٢٠٠٣ والربع الأول من عام ٢٠٠٤، تبادلت الأرجنتين والمملكة المتحدة الآراء حول الاقتراح الأرجنتيني الرامي إلى إنشاء خدمة جوية منتظمة ومباشرة بين الأرجنتين وجزر فوكلاند (مالفيناس). وذكرت المملكة المتحدة إن أي ترتيبات يجب أن تكون مقبولة لسكان الجزر. ولم ترد حتى الآن أنباء عن التوصل إلى اتفاق بين الأرجنتين والمملكة المتحدة في هذا الشأن.

٣٨ - **وفي ما يتعلق بالنقل فيما بين الجزر، دأب مجلس جزر فوكلاند للتنمية على عقد محادثات مع شركة "آيلند شيبينغ" المحدودة بشأن إمكانية إنشاء خدمة عبّارة بحرية إلى "فوكلاند ساوند". وتقدر تكاليف المشروع بمبلغ ٠٠٠ ٢٠ جنيه إسترليني**[١١]. **كما تجري محادثات مع شركة "آيلند شيبينغ" المحدودة من أجل تشغيل عبّارة شرق غرب (EAST WEST) تدخل الخدمة في أيار/مايو ٢٠٠٦. والخدمة موجهة إلى ٦٠ شخصا من الغرب، يمثلون ٢٧ مزرعة**[١٢].

زاي - الأعمال المصرفية

٣٩ - تستخدم العملات المعدنية البريطانية والمحلية على السواء، إلى جانب أوراق العملة المحلية. وهناك تعادل بين سعر عملة المملكة المتحدة وسعر عملة جزر فوكلاند (مالفيناس). **ويدير** مصرف ستاندرد تشارتر التابع للمملكة المتحدة فرعا في ستانلي.

حاء – الأشغال العامة

٤٠ – تتولى دائرة الأشغال العامة التابعة لحكومة الإقليم مسؤولية مشاريع تعبيد الطرق، والخدمات البلدية، ومشاريع التشييد، وتزويد سكان ستانلي بالمياه والكهرباء.

خامسا – الأحوال الاجتماعية

ألف – لمحة عامة

٤١ – طبقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يلتزم الإقليم بالمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد وسعت الدولة القائمة بالإدارة نطاق العمل بأحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لتشمل جزر فوكلاند (مالفيناس). وعلاوة على ذلك، وسعت المملكة المتحدة نطاق العمل بالعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضا ليشمل الإقليم، وهي تلتزم بالإجراءات العادية لتقديم التقارير بمقتضى هذين الصكين. ويسري القانون العام المطبق في المملكة المتحدة على جزر فوكلاند (مالفيناس)، إلا عندما لا يتفق وأي قانون آخر مطبق على هذه الجزر. وليس هناك أي تمييز على أساس نوع الجنس في تنفيذ المادتين ٢ و ٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتطبق المملكة المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جزر فوكلاند (مالفيناس) بموافقة حكومة الإقليم.

٤٢ – وطبقا لما تفيد به حكومة الأرجنتين فإن الإعلانات المذكورة الصادرة عن المملكة المتحدة بشأن جزر فوكلاند (مالفيناس) وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية قد رفضتها حكومة الأرجنتين في الإعلانات التي أصدرتها في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ و ٨ آب/أغسطس ١٩٨٦ بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ و ٨ آب/أغسطس ١٩٨٦ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ثم في ٤ نيسان/أبريل بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة **وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ فيما يتعلق بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.**

باء – الصحة العامة

٤٣ – الحالة العامة للصحة في جزر فوكلاند (مالفيناس) حسنة. وليس هناك نظام خاص للرعاية الطبية. وتقدم خدمات العلاج الطبي وعلاج الأسنان والأدوية التي تسلم بوصفات

طبيـة، مجانـيا لجميـع المقـيمين ولمـواطني المملكـة المتحـدة **بموجـب اتفـاق صـحي مـشترك**. كمـا تقـدم كافـة الخـدمات الطبيـة في مستـشفى الملـك إدوارد الـسابع التـذكاري في ستانلي، الذي يفيـد مـن كامل خدمات الرعاية الصحية الأولية السكان المدنيـون والأفـراد العسكريـون المرابطـون في ستانلي وأطقـم سفن الصيد الأجنبية العاملة في المناطق المحيطة بـالجزر. وبالإضـافة إلى ذلك، توجـد خدمة طبيـة زائـرة لخدمـة مستوطنات المـزارعين النائيـة. وتتـوفر بالمستـشفي المرافق اللازمة لمعالجة الحـالات الطبية والجراحية الخطيرة. ويـضم المستـشفى ٢٨ سـريرا، مـن بينها سريران في عنبر الولادة وسريران في عنبر الرعاية المكثفة. أما الحالات الـتي تتطلـب عنايـة متخصصة، فتجـري معالجتها بحيـث تـستقر ريثمـا يـتم إجـلاء أصـحابها إلى المملكـة المتحـدة أو شيلي، أو إلى أوروغـواي في الحـالات الطارئـة. **وطبقـا لمـا ذكرتـه الدولـة القائمـة بـالإدارة،** وزادت النفقـات التقديريـة علـى الـصحة والخـدمات الاجتماعيـة، في الفتـرة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٦ مليـون جنيـه إسـترليني - **بعـد أن كانـت ٥,٥ مليـون جنيـه إسـترليني في الفتـرة ٢٠٠٢-٢٠٠٣**[١٣].

جيم - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

٤٤ - ينص قـانون المعاشـات التقاعديـة لجـزر فوكلانـد علـى أن يـدفع جميـع أربـاب العمـل والموظفـون الـذين تتـراوح أعمـارهم بـين ١٧ و ٦٤ عامـا اشـتراكات شـهرية إلزاميـة ثابتـة. وخلال عام ١٩٩٨، بدأ تنفيذ قانـون نظام المعاشـات التقاعديـة لجـزر فوكلانـد، الـصادر عـام ١٩٩٧. وهذا النظـام يـوفر وسيلة اشـتراك وطنيـة محـددة، يستطيع مـن خلالهـا أربـاب العمـل وأصحاب الأعمال المستخدمون لحساب الذات وغيرهم داخل جـزر فوكلانـد (مالفينـاس) أن يسددوا اشتراكاتهم بموجب اتفاقات بين أرباب العمل والموظفين أو بمحض إرادتهـم أثنـاء فتـرة عملـهم، وأن يتقاضـوا معاشـات عنـد التقاعـد. ويجـري تطبيـق نظـام لمـنح الرعايـة الاجتماعيـة والمعاشات التقاعدية لمعالجة حالات المشقة والعجز.

دال - التعليم

٤٥ - التعليـم في جـزر فوكلانـد (مالفينـاس) مجـاني وإلزامـي لجميـع الأطفـال الـذين تتـراوح أعمـارهم بـين ٥ سـنوات و ١٦ سـنة. وتـوّفر الحكومـة المحليـة المدرسـين ومعـدات التعلـيم ولوازمه، ولديها مدرسة للتعليم الابتدائي وأخرى للتعليم الثانوي في ستانلي، وتـدير الحكومـة المحليـة أيـضا أربـع مـدارس صـغيرة في المـزارع الكـبيرة. وفي المنـاطق الريفيـة، يلتحـق صـغار الأطفال بمدارس صغيرة بالمستوطنات أو يـزورهم أحـد المعلمـين المتنقلين الـستة لمـدة أسـبوعين كـل ستة أسـابيع. كمـا تبـث دروس بواسـطة الإذاعـة والهـاتف. أمـا الطـلاب الـذين تتجـاوز أعمـارهم ١٦ سنة وينجحـون في الامتحانـات، فيجـري تمويـل دراسـاتهم في المملكـة المتحـدة.

وطبقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، بلغ عدد طلاب المدارس عام ٢٠٠٥، في جزر فوكلاند (مالفيناس) ٤٢٣ تلميذا، ويتلقى العلم في المملكة المتحدة ٥٣. **وتقدر نسبة الأمية في الجزر إلى مجموع السكان ممن لا تقل أعمارهم عن ٢٠ عاما بما يقارب ٠,٥ في المائة.**

سادسا – المشاركة في المنظمات والترتيبات الدولية

٤٦ – تشارك حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس) في أنشطة الكومنولث وهي عضو في رابطة الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار. وقد شارك ممثلون للحكومة، بصفتهم أعضاء في وفد المملكة المتحدة، في محادثات دارت حول مسائل تؤثر على مصالحهم، ومنها المحادثات التي أفضت إلى البيان المشترك الذي صدر في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩.

٤٧ – **وفي رسالتها المؤرّخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الموجّهة إلى الأمين العام، رفضت حكومة الأرجنتين الإعلان الذي أصدرته المملكة المتحدة ووسّعت به النطاق الإقليمي لتطبيق اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ليشمل جزر فوكلاند (مالفيناس).**

سابعا – نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٤٨ – في جلستها الثامنة المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس). وفي تلك الجلسة، قررت اللجنة الخاصة الاستجابة لطلب الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبيرو وغواتيمالا المشاركة في النظر في هذا البند. وفي الجلسة ذاتها، وعملا بمقرر سابق اتخذته اللجنة الخاصة في جلستيها الخامسة والسابعة، أدلى ببيان كل من **جون بيرمنغهام وستيفن لكستون** عضويْ المجلس التشريعي لجزر فوكلاند (مالفيناس)، كما أدلى ببيان كل من **جيمس دوغلاس لويس ولويس غستافو** فيرنت (انظر A/AC.109/2005/SR.8).

٤٩ – وفي الجلسة ذاتها أيضا، عرض ممثل شيلي، باسم بوليفيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكوبا، مشروع قرار بشأن هذا البند (A/AC.109/2005/L.8). وأكد مشروع القرار من جديد أن السبيل إلى إنهاء الوضع الاستعماري الخاص والفريد المتجسد في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) هو إيجاد تسوية سلمية للنزاع على السيادة بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض. وطلب إلى الطرفين دعم عملية الحوار والتعاون

الحالية من خلال استئناف المفاوضات بغية التوصل إلى حل وفقا لأحكام قرارات الجمعية العامة المتعلقة بهذه المسألة.

٥٠ - وفي الجلسة ذاتها، ذكر وزير الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادات لجمهورية الأرجنتين، رافائيل بيلسا، في جملة أمور، ما يلي:

''تشكل مسألة جزر مالفيناس التي تستنهضنا اليوم، حالة استعمار خاصة على نحو ما سلَّمت به هذه اللجنة. وتأتي طبيعتها الخاصة من حقيقة أن المملكة المتحدة احتلت هذه الجزر بالقوة في عام ١٨٣٣، وطردت السلطات والسكان الأرجنتينيين المستقرين في الجزر ولم تسمح لهم بالعودة بل استعاضت عنهم بمستوطنين من أصل بريطاني.

"في ذلك الوقت، وكما هو الحال الآن، لم توافق الأرجنتين على هذه الإجراءات المتخذة بالقوة التي أدّت إلى قيام مسألة مالفيناس، وشرعت بتقديم طلبات متكررة لاستعادتها. أما مرور الزمن فلا ينشئ وحده حقًا، سواء لصالح الدولة القائمة بالاستعمار التي تحتل عسكريا أراضي أجنبية أو لصالح رعاياها الذين استوطنوا فيها بالطريقة التي ذكرتها، بصرف النظر عن الاسم الذي تطلقه الدول القائمة بالاستعمار على هذه الأراضي.

"ويجسد القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) الذي أصدرته بأغلبية كبيرة الجمعية العامة منذ أربعين عاما خصوصية مسألة جزر مالفيناس قانونيا وسياسيا، وكما يجدّد العديد من القرارات الأخرى التأكيد على هذا الأمر، حيث يرد تعريف يقضي بأن مسألة جزر مالفيناس تتعلق بالنزاع بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال آيرلندا على السيادة على تلك الجزر، وأنه يجب تسويتها عن طريق المفاوضات بين كلتا الحكومتين على أن تراعيا أحكام ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٥١٤ (د-١٥).

"ومع ذلك، يحدد القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) أنه ينبغي لكلا الطرفين إيلاء الاعتبار الواجب لمصالح سكان جزر مالفيناس. وهذا يعني، بين أمور أخرى، احترام ممتلكاتهم وثقافتهم أي أسلوب حياتهم. وبذلك يكون القرار قد استبعد إعمال مبدأ تقرير المصير عن المسألة، إذ لا يمكن تطبيق هذا المبدأ إلاّ على الشعوب الخاضعة للهيمنة أو السيطرة ليس على ذرية سكان أبعدتهم الدولة القائمة بالاحتلال. وجدير بالذكر أن الجمعية العامة أيدت صراحة في عام ١٩٨٥ هذا الموقف، عندما رفضت صراحة تعديلين اقترحت المملكة المتحدة

إدخالهما على مشروع القرار المذكور الذي يشير إلى مبدأ تقرير المصير بشأن مسألة جزر مالفيناس.

...

"بيد أننا ندرك أن مبدأ السلامة الإقليمية كما ينص عليه القرار ١٥١٤ (د-١٥) الصادر عن الجمعية العامة، ينبغي تطبيقه على هذه المسألة. وتنص الفقرة السادسة من القرار المذكور على أن [٥]'كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد، تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه[٥]'.

"فاستعادة السيادة الكاملة في ظل احترام أسلوب حياة سكان الجزر، طبقاً للقانون الدولي، مبدأ راسخ في صلب دستور الأرجنتين.

"وقد شدّد الرئيس نستور كيرشنر في خطابه الافتتاحي لدورة الكونغرس في ١ آذار/مارس ٢٠٠٥، على التزام حكومة الأرجنتين الثابت بالسعي لاستعادة السيادة الكاملة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وأشار إلى أن هذا الموقف الدائم هو من سياسات الدولة ويستجيب للرغبة الجماعية لأبناء أمتنا.

"وقد أدلى المجتمع الدولي بأسره، إضافة إلى الجمعية العامة وهذه اللجنة، ببيانات متكررة يحث فيها جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف التفاوض بشأن السيادة بأسرع ما يمكن. وبهذا الصدد، أود أن أذكّركم بالقرارات والبيانات الصادرة عن منظمة الدول الأمريكية ومؤتمرات القمة لأمريكا اللاتينية، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ومؤتمر القمة الثالث لأمريكا الجنوبية عام ٢٠٠٤، ومؤتمر القمة لأمريكا الجنوبية والبلدان العربية الذي عُقد في برازيليا في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٥، ثم مؤخرا بالقرار الذي أصدرته مجموعة ريو بمناسبة الاجتماع الوزاري الثاني عشر للاتحاد الأوروبي ومجموعة ريو المعقود في لكسمبرغ في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥، وهذا قليل من كثير.

"وقد دأبت حكومتي بوضوح على إبداء رغبتها في التفاوض. غير أن المملكة المتحدة تُصر، للأسف، على تجاهل هذه النداءات الصادرة عن المجتمع الدولي. وترفض استئناف المفاوضات الثنائية بشأن السيادة وتؤخر وتعرقل عملية إنهاء الاستعمار التي كرّست لها هذه اللجنة.

”وبغية استئناف المفاوضات مع المملكة المتحدة، وقّعت حكومة الأرجنتين وحكومة المملكة المتحدة منذ عام ١٩٨٩، في إطار صيغة سيادية تفاهمات مختلفة مرحلية ومؤقتة بشأن المسائل العملية المتعلقة بالمنطقة الجغرافية للنزاع.

”وطبّقت حكومتي التفاهمات هذه على اعتبار أنها تساهم بروح من التعاون في إيجاد وضع ملائم لتناول النزاع على السيادة من جانب الطرفين. وبعبارات أخرى، من أجل استئناف المفاوضات بغية التوصل إلى حل نهائي وعادل وسلمي للنزاع. ولهذا السبب، ينبغي ألا يُفهم من هذه التفاهمات أنها قبول بأي وضع قائم في منطقة النزاع أو أنها يمكن أن تشكِّل بديلا عن حل حاسم للمسألة.

”ورغم ما تبديه حكومتي من استعداد، ينبغي أن أشير من جديد إلى أن المملكة المتحدة تواصل القيام بأعمال انفرادية مخالفة لروح التعاون التي أُعرب عنها في التفاهمات المؤقتة. كما أنها تنتهك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٩/٣١. لأن القرار المذكور يحثُّ الطرفين على الامتناع عن إدخال تعديلات من جانب واحد على الوضع أثناء مرور الجزر بعملية إنهاء الاستعمار.

”وقد احتجت حكومة الأرجنتين وأعربت عن رفضها باستمرار للأعمال المتخذة من جانب واحد التي قامت بها بريطانيا في المناطق المتنازع عليها. ومن العمليات التي حدثت في العام الماضي أنشطة للتنقيب السيزمي عن النفط والغاز، ومنح تراخيص لاستكشاف واستغلال المعادن، وأنشطة مرتبطة بالمسح الجوي المغناطيسي واستمرار بيع تراخيص الصيد في المنطقة المتنازع عليها، وبسط سيطرة الشرطة على مصائد الأسماك في منطقة جنوب الأطلسي، وتقاعس المملكة المتحدة عن المضي قدما في تنفيذ تدابير بناء الثقة في المجال العسكري واستمرار وجود القاعدة العسكرية البريطانية في جزر مالفيناس. وتوسيع نطاق عملياتها إلى أبعد من المنطقة المتنازع عليها.

”ويجري كونغرس الأرجنتين مداولاته بشأن اتخاذ بعض التدابير التشريعية للحد من الآثار السلبية على مصالح الأرجنتين التي تسببها التراخيص غير المشروعة للقيام بأنشطة متعلقة بالنفط والغاز في المنطقة المتنازع عليها التي أصدرتها السلطات غير الشرعية في الجزر.

"ويمكننا أن نضيف إلى الإجراءات الأحادية البريطانية المحاولات التي تبذلها المملكة المتحدة لتأكيد حضور دولي لجزر مالفيناس ككيان مستقل عن بلادنا ومنح ما يسمى "حكومة الجزيرة" وضعاً لا ليس من حقها به، وتوسيع نطاق الاتفاقيات الدولية لتشمل المنطقة المتنازع عليها. وحدث ذلك، بين أمور أخرى، في إدراج جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية في نص المعاهدة الدستورية للاتحاد الأوروبي مؤخراً".

"إن هذه الأعمال الأحادية التي يقوم بها البريطانيون من جانب واحد تخالف بشكل صريح أحكام قرارات الجمعية العامة وينبغي الكف عنها".
(انظر A/AC/109/2005/SR.8).

٥١ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيانات ممثلو جمهورية فنزويلا البوليفارية (باسم مجموعة ريو) إندونيسيا، وباراغواي، وبوليفيا، والصين، وغرينادا، وكوبا (باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وبوليفيا، وبيرو، وشيلي)، والاتحاد الروسي، وأوروغواي، وبيرو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وسيراليون (انظر A/AC.109/2005/SR.8).

باء - موقف حكومة الأرجنتين

٥٢ - في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ألقى رئيس الأرجنتين خطابا أمام الجمعية العامة. وفي سياق البيان الذي أدلى به، ''حثّ المملكة المتحدة، بين أمور أخرى، على الاستجابة فوراً للنداء الذي وجهه المجتمع الدولي لاستئناف المفاوضات''.

٥٣ - وأكّد وزير خارجية الأرجنتين من جديد على هذا الموقف في خطابه أمام الجمعية العامة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

جيم - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٤ - في رسالة مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، موجهة إلى رئيس الجمعية العامة (A/60/361)، عرض الممثل الدائم للمملكة المتحدة موقف حكومته، ردا على الملاحظات التي أبداها رئيس الأرجنتين في خطابه أمام الجمعية العامة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥:

''تولي الحكومة البريطانية أهمية كبيرة لمبدأ تقرير المصير كما ورد في المادة ١- ٢ من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويشكل هذا المبدأ أساس موقفنا بشأن جزر فوكلاند.

''ومرة أخرى أعرب الممثلون المنتخبون لجزر فوكلاند عن آرائهم بوضوح عند زيارتهم للأمم المتحدة بمناسبة المناقشة التي دارت هذه السنة في لجنة الـ ٢٤. وطلبوا إلى اللجنة أن تعترف بأن لهم أن يمارسوا، كأي شعب آخر، حق تقرير المصير. وأكدوا من جديد أن شعب جزر فوكلاند لا يرغب في أي تغيير لوضع الجزر.

''ولا مجال لأي مفاوضات بشأن السيادة على جزر فوكلاند ما دام لم يعرب سكان الجزر عن رغبتهم في ذلك.

''ولا يساور المملكة المتحدة أي شك بشأن سيادتها على جزر فوكلاند''.

دال – مشاركات الدول الأعضاء الأخرى

٥٥ – أثناء مناقشة مسائل إنهاء الاستعمار في اللجنة الرابعة للجمعية العامة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أشار عدة ممثلين إلى مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس). تكلم ممثل أورغواي، باسم الدول الأعضاء والدول المنتسبة لها للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (الأرجنتين، أورغواي، باراغواي، البرازيل، بوليفيا، بيرو، شيلي) فأعرب عن الأمل في أن تستأنف الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات بشأن هذه المسائل المتمثلة بالسيادة على الجزر. ويشار أيضاً إلى أنه بالرغم من أن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي تدعم مبدأ تقرير المصير، لكنه غير قابل للتطبيق في هذه الحالة نظراً لأن المسألة تتعلق بالسلامة الإقليمية. كما أكد مجددا على أحكام الإعلانين الصادرين بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) عن اجتماعي رؤساء الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والمنتسبة لها (بوليفيا وشيلي) عام ١٩٩٦ في بوتريرو دي لوس فونيس، وعام ١٩٩٩ في أسونسيون، بالتأكيد من جديد على دعم الحقوق الشرعية للأرجنتين في النزاع المتعلق بالسيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس). وأكد ممثلو أندونيسيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية والصين وكوبا من جديد دعم حكوماتهم لحق الأرجنتين الشرعي في النزاع المتعلق بالسيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس).

٥٦ – وقال ممثل المملكة المتحدة، ممارسا لحق الرد، إن موقف بلاده محدد بالتفصيل في الوثيقة A/60/361 (انظر الفقرة ٥٤ أعلاه).

هاء – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٧ – قررت الجمعية العامة، باعتمادها القرار ٣١٦/٥٨، أن يظل البند المعنون ''مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)'' مدرجا على جدول الأعمال للنظر فيه لدى قيام دولة من الدول

الأعضاء بتقديم إخطار في هذا الشأن. وحتى تاريخ صدور هذا التقرير، لم يرد أي إخطار بذلك من أي من الدول الأعضاء إلى الدورة التاسعة والخمسين أو الدورة الستين للجمعية العامة.

واو - نظر المنظمات الحكومية الدولية والمحافل الدولية الأخرى في المسألة

٥٨ - أصدرت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ إعلانا بشأن مسألة جزر مالفيناس (القرار AG/DEC.44 (XXXIV-O/05))، رحبت فيه، ضمن جملة أمور، بإعادة تأكيد حكومة الأرجنتين تصميمها على مواصلة استكشاف كافة السبل الممكنة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع، وبالنهج البنّاء الذي تتبعه تجاه سكان جزر مالفيناس (جزر فوكلاند). كما أكدت من جديد ضرورة أن تشرع حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة في التفاوض بشأن النزاع على السيادة في أقرب وقت ممكن، من أجل التوصل إلى حل سلمي لذلك الخلاف الممتد. وقررت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية مواصلة بحث مسألة جزر مالفيناس (جزر فوكلاند) في دوراتها اللاحقة لحين التوصل إلى تسوية نهائية لها.

٥٩ - وفي كلمة أمام الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، قال وزير الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادات بالأرجنتين:

> ''إن 'مسألة جزر مالفيناس' التي أعلنت هذه المنظمة أنها ركن من بين الاهتمامات الدائمة لنصف الكرة الأرضية، تحتاج لأن تعالج وتناقش وصولا إلى إيجاد حل نهائي لها. ويتعيّن على حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات بشأن السيادة بغية إيجاد حل سلمي لهذا النزاع.
>
> ''وفي خطابه الافتتاحية أمام الكونغرس في ١ آذار /مارس ٢٠٠٥، أكد الرئيس نستور كيرشنر من جديد رغبة حكومته في متابعة الحوار واستئناف المفاوضات بشأن هذه المسألة بغية إنهاء الوضع الاستعماري الذي يضرّ بالسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية لجمهورية الأرجنتين...''.

٦٠ - وقد طرحت المملكة المتحدة موقفها من نظر منظمة الدول الأمريكية في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) في مذكرة شفوية مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهة من بعثة المراقب الدائم للمملكة المتحدة لدى منظمة الدول الأمريكية إلى رئيس المجلس الدائم للمنظمة. وأشار المراقب الدائم إلى الإعلان الصادر عن الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، قائلا:

''كانت أخر مرة أعلنت فيها المملكة المتحدة موقفها بالتفصيل من خلال الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، السير إمير جونز باري، في رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وُجهت في إطار ممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به رئيس جمهورية الأرجنتين، نستور كارلوس كيرشنر، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. كما عُرض موقفنا في رسالتي المؤرخة ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس المجلس الدائم في واشنطن. وإنني على ثقة من أن هذه المسألة لن تحول دون التعاون المثمر في المسائل المتبقية المدرجة على جدول أعمال الدورة العادية الرابعة والثلاثين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية.

''والمملكة المتحدة لا تساورها أي شكوك بشأن سيادتها على جزر فوكلاند وجورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها''.

٦١ - وقد أصدر وزراء مجموعة ريو، في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥ بمناسبة الاجتماع الوزاري الثاني عشر لمجموعة ريو والاتحاد الأوروبي المعقود في لكسمبرغ ، بيانا بشأن مسألة جزر مالفيناس. وفي هذا البيان أكدوا من جديد تأييدهم للحقوق المشروعة للأرجنتين في نزاعها المتعلق بالسيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) مع المملكة المتحدة.

وأشاروا إلى ضرورة أن تستأنف حكومة الأرجنتين وحكومة المملكة المتحدة التفاوض بغية التوصل في أسرع وقت ممكن إلى حل عادل وسلمي ودائم للنزاع المتعلق بالسيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، بما يتفق مع قرارات وإعلانات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

وأعربوا أيضا عن قلقهم فيما يتعلق بإدراج جزر فوكلاند (مالفيناس) وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية في المرفق الثاني من الباب الرابع من الجزء الثالث من المعاهدة التي أرست دستوراً لأوروبا.

٦٢ - وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ أصدر مؤتمر القمة الثاني لمجموعة الـ ٧٧ المعقود في الدوحة إعلاناً جاء فيه بين أمور أخرى ما يلي:

''إننا نؤكد من جديد على ضرورة أن تستأنف حكومة جمهورية الأرجنتين وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية التفاوض بما يتفق مع مبادئ وأغراض ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بغية التوصل في أسرع وقت ممكن إلى حل سلمي للنزاع المتعلق بالسيادة على جزر مالفيناس، الذي يلحق ضرراً فادحاً بالقدرات الاقتصادية لجمهورية الأرجنتين ...''

٦٣ - كما أصدر رؤساء دول وحكومات الدول الأيبيرية - الأمريكية، في اجتماعهم في مؤتمر القمة الأيبيرية - الأمريكية الخامس عشر في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، سلمنكا، إسبانيا، بلاغا خاصا بشأن جزر مالفيناس (انظر A/60/447، الضميمة)، جاء فيه:

”نؤكد من جديد ضرورة أن تستأنف حكومتا جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية المفاوضات الرامية في أسرع وقت ممكن بغية إيجاد حل لنزاع السيادة فيما يتعلق بجزر مالفيناس، طبقا لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، ومع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة مبدأ السلامة الإقليمية“.

٦٤ - كما صدر إعلانان بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) عن المجلس الوزاري لرابطة تكامل أمريكا اللاتينية في اجتماعه المعقود في مونتيفيديو في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥، وعن مؤتمر قمة بلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية المعقود في برازيليا في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٥. وأيّد هذان الإعلانان موقف الأرجنتين فيما يتعلق بإدراج جزر فوكلاند (مالفيناس) وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية في المعاهدة التي أرست دستوراً لأوروبا.

الحواشي

(١) استمدت المعلومات الواردة في هذه الورقة من المعلومات التي أحالتها إلى الأمين العام حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ومن وثائق رسمية صادرة عن حكومة الأرجنتين.

(٢) MercoPress، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

(٣) المرجع السابق.

(٤) *MercoPress-Falkland Malvinas and South Atlantic News*، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

(٥) معلومات واردة من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

(٦) *MercoPress*، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

(٧) معلومات واردة من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

(٨) *Penguin News*، ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

(٩) *Argentina Press Release*، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، *Penguin News*، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، MercoPress-، ٧ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

(١٠) *Penguin News*، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

(١١) المرجع السابق، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

(١٢) المرجع السابق، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

(١٣) معلومات واردة من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.